

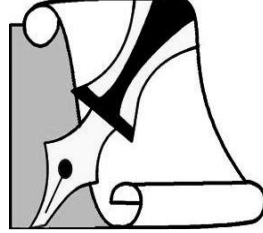


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الاستراتيجية والفلسطينية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إسرائيل وسد النهضة

1 - مدخل:

بداية، قام الرئيس عبدالفتاح السيسي بالموافقة على الطلب الأثيوبي ووقع إتفاقية المبادئ عام ٢٠١٥م ، والكل يتذكر المؤتمر الصحفي له مع الرئيس الأثيوبي في القاهرة وطريقة الطلب منه حلف اليمين وترديد عباراته “والله العظيم.....” الخ، وما إلى ذلك، فالانطباع حينها أن الاتفاق قد تحقق، لكن الطرف الأثيوبي أخذ الإتفاقية ونجح في توفير التمويل المالي الخليجي والدولي، وأسس بذلك أولى خطوات تدشين سد النهضة بمباركة جميع الأطراف باعتبار أن السودان تحصل على المعادلة الإفريقية. والنقطة الأكثر إيلا ما لمصر تتمثل في توقيعها إتفاق المبادئ وتركيز الجانب الأثيوبي على أن حل المشكلة يجب ان يكون من خلال اللجان الفنية وأنها لا تقبل بخرق سيادتها في ملف تشغيل السد وتحديد حصص المياه، ومن ثم التركيز في السياق ذاته على أن السد العالي يحقق لمصر ما تريده في مراحل زمنية من حصتها في مياه النيل.

في حقبة التسعينيات، قامت حكومات مصر و إثيوبيا و السودان بدراسة إقامة أكبر مشروع مشترك لإنتاج الطاقة الكهرومائية ، واقترحت الدراسات المصرية موقعين لإنشاء السد ،الموقع الأول في الهضبة الإثيوبية بالقرب من الحدود السودانية، والموقع الآخر في منطقة دال في شمال السودان. أسفرت الدراسة المشتركة عن تحديد الموقع الأول باعتباره الأفضل ، وبدأت مجموعة سكوت ويلسون الفرنسية ،التابعة لهيئة الكهرباء الفرنسية بالتعاون مع شركة استشارية مصرية، بتمويل من البنك الإفريقي في دراسة المشروع. لكن توقف المشروع المشترك بضغوط إسرائيلية و صينية ، وقامت إثيوبيا منفردة بوضع خطة عام 2000 لتنتهي في عام 2020 لإنشاء أربع سدود بما فيها سد النهضة ، ورصدت الحكومة الإثيوبية 12 مليار دولار بتمويل صيني إيطالي ومنح بعض دول الإتحاد الأوروبي وإسرائيل لتوليد كهرباء بمقدار 51 مليار ميغا وات في الساعة يوميا. وبالفعل نجحت إثيوبيا في إقامة سدود على بعض الأنهار الفرعية بتمويل نفسه بما فيها أموال المنح الإنشائية واتجهت للنيل الأزرق لإقامة سد النهضة ، ومن هنا بدأت أزمة السد لأن الحديث عن فكرة مشروع سد النهضة الأثيوبي ليس وليد اللحظة ولكن فكرة المشروع كانت سابقة لإنشاء السد العالي

في مصر في ستينيات القرن الماضي حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الجانب الأثيوبي بإعداد دراسة شاملة لإقامة سدود على حوض النيل الأزرق ، بعد عزم مصر على إنشاء السد العالي لأن الحكومتين الأمريكية و الأثيوبية عقدتا العديد من الاتفاقيات الرسمية في آب من عام 1957 في هذا الصدد. وبناء عليه بدأ مكتب الاستصلاح الأمريكي (USBR) التابع للحكومة الأمريكية بإعداد دراسة مشتركة مع الجانب الإثيوبي بعنوان البرنامج التعاوني للولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا لدراسة حوض النيل الأزرق .

الدراسة الأمريكية التي استمرت لأكثر من خمس سنوات منذ عام 1958 حتى عام 1964 كان الهدف الرئيس منها القضاء على مشروع إنشاء السد العالي في مصر لإفشاء مشروع عبد الناصر لصالح الصهيونية العالمية، لأن هذه الدراسة قد حددت أكثر من 27 موقعا أثيوبيا لإنشاء سدود و ركزت بدورها على أربع مناطق رئيسة لإقامة أربعة سدود على النيل الأزرق تحت مسمى سد كارادوبى ، وسد باكو ، ومانديا ، بالإضافة لسد النهضة بقدرة تخزينية تقدر بأكثر من 80 مليار م³.

أن تلك الدراسات الأمريكية استمرت على مدى العقود الخمس الماضية بتعاون كامل من الجانب الأثيوبي وأثمر هذا التعاون عن ظهور سد النهضة على أرض الواقع، لأن هذه الدراسات تعد المرجع الرئيس الذي تركز عليه الحكومة الأثيوبية في إنشاء سدودها من خلال الاستفادة من خلاصة هذه الدراسات التي عكفت على دراسة الهيدرولوجيا ونوعية المياه و التربة و شكل سطح الأرض و جيولوجية المواقع المهيئة لإقامة السدود فضلا عن دراسات الموارد المائية والمعدنية واستخدام الأرض والموارد الأرضية لحوض النيل الأزرق بجانب 25 حوض فرعي. وقد برز تعنت واضح من الجانب الإثيوبي تجاه مصر من خلال التعيم المتعمد على سعة السد التخزينية وعدم الإعلان عن الدراسات الحديثة الخاصة بارتفاع السد ، لأن ارتفاع السد وفقا لدراسات سابقة قدر بحوالي 84.5 متر بسعة تخزينية 11 مليار م³، وبالتالي للحكومة الإثيوبية قامت بالتعاون مع شركات إيطالية لدراسة إمكانية زيادة الارتفاع و السعة التخزينية للسد ليصل ارتفاعه بناء على ما أوصت به تلك الدراسات إلى 145 متراً ، بسعة تخزينية 72 مليار متر مكعب.

هذا التعاون المشترك في الواقع له أصل وتاريخ ، فهناك خرافة صهيونية انتشرت مؤخراً تقول إن الدم اليهودي يسري في عروق "منليك" وهو أول حاكم إثيوبي، واعتبارهم - على حد زعم الأسطورة - ينحدر من صلب نبي الله سليمان عليه السلام . وقد استغلت إسرائيل تلك الأسطورة الوهمية، في توطيد العلاقات مع إثيوبيا التي تناصب مصر والعرب العداء منذ تولي الشيوعي الراحل من غمتو هيلامريام قيادة أثيوبيا . والمصادر الإسرائيلية تزعم أيضا أن العلاقة بين إثيوبيا وإسرائيل بدأت كما تقول الأساطير الإفريقية منذ

عهد النبي سليمان عليه السلام أي القرن الثالث قبل الميلاد، و بحسب تلك الأساطير فإن للنبي سليمان (ع) ابنا من الملكة سبأ التي يسميها الأحباش "ماكدا" وهو جد الأحباش كما أنه هو مؤسس الإمبراطورية الحبشية، واسمه "منليك الأول" وهو ابن ملكة سبأ.

في المقابل يقولون أن قومية (أمهرا) التي ينتمي إليها الأباطرة الذين حكموا إثيوبيا وآخرهم الإمبراطور "هيلا سيلاسي" ينتمون إلى سلالة سيدنا سليمان (ع) ، وتشير الأساطير الحبشية إلى أن الوصايا العشر مخابأة في جبال الحبشة وهذا ما أكده الكاتب البريطاني "غيرهام غرين"، الذي أشار إلى احتمال وجودها في إثيوبيا وعليه تخرج جميع كنائس الحبشة الثابتة (المزيف) الذي يدعون أنه لسيدنا سليمان (ع) ، ويطاف به حول المدن الرئيسية وهي طقوس تمارس حتى اليوم . وقد اعتبر إمبراطور إثيوبيا "هيلا سيلاسي" نفسه بأنه "أسد يهوذا" وكان يفخر بئنه ينحدر من الملك سليمان الذي تربط الأساطير به سلالة "الفلاشا" أيضا". ولهذا أيضا استغلت إسرائيل قصة الفلاشا أو يهود إثيوبيا، وهم أقلية يهودية تدعى "يهود إثيوبيا" معروفون باسم "الفلاشا مورا" والتي تعني "الهائم على وجهه" أو "المهاجر"، ومركزهم الرئيس في إثيوبيا في إقليم أمهرا وتحديداً في مدينة "غوندار" في شمال شرق إثيوبيا حيث تم اكتشافهم في القرن التاسع عشر ولكنهم لا يتكلمون العبرية، وتطلق هذه المجموعة على نفسها "أبناء إبراهيم" و "بيت إسرائيل" وكان الدافع الأكبر للصهاينة لتعظيم هذه العلاقات التاريخية هو أن إسرائيل فشلت في الوصول لمياه النيل في أسفل النهر من مصر، من خلال مشروع ترعة السلام التي كانت تصل مياه النيل إلى صحراء النقب عقب توقيع معاهدة كامب ديفيد بعد رفض الشعب المصري لذلك ، فقامت بالالتفاف من جهة المنابع، حيث اندفعت تجاه إثيوبيا بهدف توثيق علاقاتها مع إسرائيل بغية تحقيق هدف مشترك بين الدولتين، وهو كسر الطوق العربي في البحر الأحمر، ونزع الصفة القومية عن هذا البحر.

منذ ذلك الحين راحت تل أبيب ترسل شركاتها لإقامة استثمارات ضخمة هناك، وانتقلت إسرائيل إلى العمل المباشر خلال الثمانينات بوصول خبراء إسرائيليين لكل من إثيوبيا وأوغندا لإجراء أبحاث تستهدف إقامة مشروعات للري على النيل تستنزف 7 مليار متر مكعب أو 20% من وارد النيل إلى مصر، وذلك على الرغم من انتفاء الحاجة إلى مشاريع ري مائية في أوغندا التي تتلقى أمطارا استوائية تبلغ سنويا 114 مليار متر مكعب.

لم يقتصر التعاون الإسرائيلي الإثيوبي على أنشطة الكهرباء والاتصالات وبناء السدود فقط ، وإنما أمدت إسرائيل إثيوبيا بالأسلحة والمعدات العسكرية والذخائر، وقدمت لها دعماً في المجال الأمني وحرب العصابات، فضلا عن تدريب الطيارين الإثيوبيين لدى القوات الجوية الإسرائيلية، وتطوير نظم الاتصالات

بين القيادة الجوية في البلدين، إضافة إلى تبادل الزيارات بينهما على المستويين السياسي والأمني وعندما اكتملت التخطيط الصهيوني مع حكام إثيوبيا بدأ اللعب بورقة مياه النيل مع مصر وبدأ الدور الصهيوني يلعب بهذه الورقة الخطيرة عبر سلسلة أنشطة من الاتصالات الصهيونية مع دول منابع النيل خصوصا إثيوبيا (رئيس وزراءها السابق زيناوي، زار تل أبيب أوائل حزيران 2004)، وأوغندا لتحريضها على اتفاقية مياه النيل القديمة المبرمة عام 1929 بين الحكومة البريطانية - بصفتها الاستعمارية - نيابة عن عدد من دول حوض النيل (أوغندا وتنزانيا وكينيا) والحكومة المصرية يتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وإن لمصر الحق في الاعتراض (الفيتو) في حال إنشاء هذه الدول أي سدود على النيل .

في ضوء ذلك يبقى إن ندرك أن المياه تهدد المستقبل العربي وخاصة الفلسطيني، ويجب على جامعه الدول العربية أن تتحمل المسؤولية تجاه مستقبل المياه وتعمل على توفير المياه عبر مشاريع التحلية حيث بات الأمن المائي العربي في خطر حقيقي . وسواجهه المواطن العربي مستقبلا بعد أن أصبح اليوم لتر المياه الواحد اغلى بكثير من لتر المحروقات. ومع أن هناك مطالبات منذ استقلال دول حوض النيل بإعادة النظر في هذه الاتفاقيات القديمة، بدعوى أن الحكومات القومية لم تبرمها ولكن أبرمها الاحتلال نيابة عنها، وأن هناك حاجة لدى بعض هذه الدول خصوصا كينيا وتنزانيا لموارد مائية متزايدة؛ فقد لوحظ أن هذه النيرة المتصاعدة للمطالبة بتغيير حصص مياه النيل تعاضمت في وقت واحد مع تزايد التقارب الصهيوني من هذه الدول وتنامي العلاقات الأفريقية مع الصهاينة . ولهذا عادت المناوشات بين دول حوض النيل (عشر دول) للظهور مرة أخرى بعد التدخل الصهيوني الكثيف في إفريقيا بزعم إن الاتفاقيات المائية المبرمة في عهد الاستعمار (اتفاق 1929 بين مصر وبريطانيا لتنظيم استفاضة مصر من بحيرة فكتوريا) التي تعطي الحق لمصر أن توافق أو لا توافق على أي مشروع يقترحه أي طرف من أطراف دول حوض النيل للاستفاضة من المياه لم تعد ملزمة لدول منابع النيل . ولم تكن إثيوبيا بحاجة لهذا التدخل الصهيوني فهي رفضت اتفاقية 1929 واتفاقية 1959 في جميع عهودها السياسية منذ حكم الإمبراطور ثم النظام الماركسي "منغستو" وحتى النظام الحالي، بل وسعت عام 1981 لاستصلاح 227 ألف فدان في حوض النيل الأزرق بدعوى "عدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى وقد حظيت إثيوبيا باهتمام خاص من إسرائيل، لأنها تمتاز بميزات سياسية وجغرافية وعسكرية وأمنية فريدة من نوعها؛ إضافة إلى كونها تعتبر نفسها قلعة في محيط إسلامي لا يبال بيموج بالصراعات، والأزمات، ولا يزال يواجه أنماطا عديدة من العنف والأزمات المتعددة مما يجعلها المفتاح للتغلغل في إفريقيا وتطعن بواسطتها الأمن القومي العربي. ولأن من

الأهداف الإستراتيجية الأساسية لإسرائيل في القارة الإفريقية تطويق عدد من البلدان العربية من بينها مصر والسعودية واليمن والسودان ، فقد كانت ورقة مياه النيل، هي الأفضل للضغط على مصر والسودان خصوصا ان إثيوبيا تسيطر على أكثر من 80% من مياه النيل التي تنبع من أراضيها. وإثيوبيا أيضا غنية بالموارد المعدنية التي تخدم الصناعات الإسرائيلية خاصة العسكرية منها، بالإضافة إلى معادن الذهب والماس والفضة واليورانيوم.

2 - ملف العلاقات الإثيوبية الاسرائيلية:

العلاقات بين تل أبيب وأديس أبابا علاقات تاريخية، وهي بدأت منذ خمسينيات القرن الماضي في إطار سياسة إسرائيلية استهدفت تطويق العالم العربي عسكريا وأمنيا وجيوسياسيا، وتجنيد المزيد من الأصوات لزيادة تلقي الدعم في المنظمات الدولية والامم المتحدة، من خلال تقديم المساعدات الزراعية لدول القارة الأفريقية الفقيرة، لا سيما إثيوبيا التي هي دولة مركزية في العلاقات الإفريقية الإسرائيلية . خاصة اذا اخذنا في الاعتبار مصالح إسرائيل في البحر الأحمر، بعد سيطرة الحوثيين في اليمن، وشعورها بالتهديد الناجم عن ذلك، مما دفعها للتدخل في أزمات من هذا النوع بهدف إزالة التهديدات التي قد تلحق بها، عبر إقامة شراكة مع هذه الدول، لا سيما مصر وإثيوبيا اللتين تطلان على البحر الأحمر. وتزداد الدلائل يوما بعد يوم على أن إسرائيل سعت وتوسعى لاداء دور بارز في أزمة سد النهضة الإثيوبي الذي فجر أزمة بين أديس أبابا من جهة، والقاهرة والخرطوم من جهة أخرى، في ظل مخاوف من تأثيره عن حصص المياه في الدولتين العربيتين. وبوغم أن الدور الإسرائيلي غير معروف بجميع تفاصيله وحيثياته حتى الآن، إلا أن المؤشرات على عمق التدخل الإسرائيلي في الأزمة تظهر بين الفينة والأخرى، حيث تحدثت الصحافة الإسرائيلية مؤخرا عن عروض قدمتها الحكومة الإسرائيلية لإثيوبيا تتعلق جميعها بسد النهضة، وتدلل على محاولة إسرائيل وضع قدم ثابتة لها في الأزمة الناشبة بين أطراف النزاع على حصص المياه ومن بين هذه الاقتراحات عرض إقامة مشاريع مياه وطاقة بين الطرفين، فضلا عن اقتراح لتزويد أديس أبابا بأنظمة دفاع صاروخي لحماية سد النهضة (نفته إسرائيل). ولعل آخر هذه العروض مبادرة قدمتها إسرائيل السبت الماضي، أبدت فيها استعدادها لتبادل الخبرات مع إثيوبيا في مجال إدارة المياه. وجاءت هذه المبادرة في سياق اجتماع عقده وزير الخارجية الإسرائيلية آينات شيلين، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء الإثيوبية الرسمية. الإفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية آينات شيلين، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء الإثيوبية الرسمية.

ووصفت المسؤولة الإسرائيلية عن العلاقات بين الدولتين بأنها "تاريخية وتدعمها علاقات قوية بين الشعبين"، معربة عن استعداد تل أبيب لتقاسم تجربتها الواسعة في إدارة المياه مع أديس أبابا. وبدأت إثيوبيا عملية بناء سد النهضة في نهر النيل الأزرق قرب الحدود الإثيوبية السودانية، في 2 نيسان 2011، مما اثار قلقا كبيرا لدى مصر، التي خشيت من أن يؤدي تنفيذه إلى تقليل كميات المياه المتدفقة إليها، في حين اصرت إثيوبيا على المضي قدما فيه، وتشغيله، دون أن تقدم تظمينات ملموسة إلى القاهرة والخرطوم بشأن مخاوفها من تقلص حصص المياه.

3 - الأعباء سرية أميركية وتفريط بالحقوق العربية:

وصف سياسيون ومختصون مصريون، جولات المفاوضات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان، تحت رعاية الولايات المتحدة والبنك الدولي، بأنها "مضيعة للوقت"، وتأتي ضمن خطة أميركية إسرائيلية، لخداع الشعب المصري، مستغلين بعدد من المستجدات التي شهدتها أزمة سد النهضة. وكانت جولة المفاوضات التي اختتمت أعمالها بالخرطوم مساء الأحد 22 من كانون الأول 2019 لوزراء الري في الدول الثلاث، انتهت من دون التوصل لأي اتفاق في النقاط الخلافية بين مصر وإثيوبيا، وتقرر أن تعقد جولة ثالثة في أديس أبابا بداية العام 2020 قبل الجولة النهائية في واشنطن، التي لم يتحدد موعدا. ووجسب الخبراء فإن الجولة التي جرت بالخرطوم، صاحبها عدة مؤشرات خطيرة لم تكن في صالح مصر، منها إعلان وزير الري الإثيوبي، بدء الملو التجريبي لبحيرة سد النهضة، في تموز 2020، وفقا للجدول الذي وضعته إدارة السد، وبما يحافظ على المصالح الإثيوبية لوحدها. وتزامن تصريح الوزير الإثيوبي، مع تصريحات أخرى أطلقها وزير الري المصري، أثناء اجتماعات الخرطوم، أكد فيها تفهم حكومته للمخاوف الإثيوبية المتعلقة بإجراءات الملو والتشغيل، مشيرا إلى أن مصر مستعدة لحلحلة الأمور، بدعم بيع فائض إنتاج كهرباء سد النهضة، من خلال شبكة الكهرباء المصرية، التي تبيع فائض إنتاجها لأوروبا وعدد من الدول العربية.

في المقابل أكد أستاذ السدود، وخبير شؤون المياه المصري، د محمد حافظ، أن الجانب الإثيوبي هو الذي خرج فائزا في كل جولات المفاوضات التي جرت مؤخرا، تحت وساطة الإدارة الأميركية، بينما لم تستفد مصر من الوساطة إلا بضياح المزيد من الوقت، لصالح إثيوبيا.

ووفق حافظ فإن إثيوبيا حصلت على منح وقروض دولية وعربية، مقابل الموافقة على المشاركة في المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة والبنك الدولي، بما قيمته 9 مليارات دولار، منها منحة وقرض

من البنك الدولي بقيمة 3 مليارات دولار، وقرض آخر من السعودية بقيمة 140 مليون دولار، تحت مبرر الإصلاح الاقتصادي ودعم مشروعات الطاقة.

وقال حافظ في لقاء تلفزيوني: "الأسبوعان الماضيان شهدا انتشار حالة من التفاؤل في أوساط الإعلام الرسمي المصري حول التوصل لإنهاء أزمة سد النهضة، لكن وزير الري الإثيوبي، فاجأهم بالحقيقة وهي عدم التوصل لأي حلول، وهو ما يُظهر وجود فرق شاسع بين تفسيرات الإعلام الرسمي والواقع الفعلي للمفاوضات". وفي تعليقه على الدور الذي أدته الولايات المتحدة لصالح إثيوبيا، يؤكد رئيس مركز الحوار بواشنطن، عبد الموجود الدرديري أن أمريكا منذ البداية لا تتدخل لصالح مصر، وإنما لصالح إثيوبيا، باعتبارها ستكون مركز ثقل أمريكي جديد في القارة الأفريقية، بينما النظام المصري ليس لديه وسائل ضغط على أمريكا ولا غيرها، ما يجعله دائما في خانة المتلقي للتعليمات.

ويشير الدرديري إلى إن اللوبي الصهيوني بواشنطن، هو الذي يدير ملف سد النهضة، وبالتالي فإنه لن يكون حريصا على المصالح المصرية، ولذلك جاء التحرك الأمريكي الأخير، ليشارك في عملية خداع الشعب المصري، الذي ينظر لأزمة السد بشكل مغاير لتحركات نظام السيسي. ويضيف الدرديري قائلاً: "فكرة الوساطة الأمريكية، كانت أشبه بالدبوس الذي منحتة واشنطن للسيسي، ليقوم بإفراغ الغضب الشعبي بعد إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي استعداد بلاده حشد مليون مقاتل للدفاع عن سد النهضة، وتزايد المطالب الشعبية المصرية للنظام بالرد على التهديدات الإثيوبية بما يحفظ المصالح المصرية، ولذلك كان التدخل الأمريكي الذي يحركه اللوبي الصهيوني لدعم السيسي وإثيوبيا، ضد الشعب المصري". وبجسب الدرديري فإن الخطوط الساخنة بين القاهرة وواشنطن، قد شهدت العديد من المناقشات للخروج من الأزمة، منها تنفيذ البنود السرية لإتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، بوصول مياه النيل للأراضي الفلسطينية المحتلة، عن طريق سيناء، ولذلك ليس مستبعد أن يكون الدعم الأمريكي لإثيوبيا، من أجل الضغط لتنفيذ هذا البند، الذي بدأت خطواته التنفيذية خلال الأشهر الماضية بعزل سيناء، ووصول المياه لسيناء عن طريق ما يسمى ترعة السلام.

ويؤكد مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق عبد الله الأشعل من ناحيته أن الوساطة الأمريكية، مجرد وهم تمسك به النظام المصري، من أجل محاولة تخفيف الأضرار المرتبطة بأدائه السيئ في أزمة سد النهضة منذ بدايتها.

ويوضح الأشعل، أن النظام المصري، مازال يصر على عدم الإصغاء للمختصين المصريين، في العلاقات الخارجية، والقانون الدولي والشؤون الإفريقية، وما زال يعمل بالطريقة نفسها ، على أمل أن تمارس

الولايات المتحدة ضغوطا على إثيوبيا لتليين مواقفها لصالح مصر، ولكن لأن إثيوبيا أصبحت الطرف الأقوي، فإن كل ما يقوم به المسؤولون في مصر، هو أشبه بالبحث عن حل في السراب. وعلى هذه الخلفية هاجمت "مجموعة العمل الوطني" المصرية نظام السيسي على خلفية ما وصفته بتفريطه بمياه نهر النيل، وذلك في أعقاب فشل اجتماعات سد النهضة الإثيوبي. وقالت المجموعة، في بيان لها: "من تفريط إلى آخر تسير مقدرات مصر تحت حكم نظام لا يسعى إلا إلى تأمين مصالحه الآنية والأنانية وسلطانه واستمراره حتى لو كان ذلك على حساب الشعب المصري، مستهدفا الماضي والحاضر والمستقبل"، واصفة ما يجري بأنه "زمن التفريط في مقدرات مصر".

وأضافت: "ها هي إثيوبيا تتلاعب بمياه النيل التي تمثل حياة للمصريين، والتي لم يستطع أي محتل على مدار التاريخ أن يعثب بها كما فعل هذا النظام في مصر بإعطاء إثيوبيا شرعية بناء السد بالموافقة على اتفاق المبادئ في العام 2015، ما يعتبر إهمالا وتساهلا وتنازلا يرقى إلى درجة خيانة الأمة في مقدراتها، وهذا ليس بغريب على نظام يعمل على قتل وتجفيف كافة أسس الحياة في مصر من إزهاق متعمد للأرواح وتفريط في ثروات مصر ومواردها، بل وأرضها وترايبها".

واستطردت مجموعة العمل الوطني، قائلة: "لا ننتظر من هذا النظام أن يعمل على حل كارثة إفقار مصر مائيا، لأنه مشغول بتجيش المصريين خلفه في معركة وهمية لاكتساب تأييد زائف في قضية تهديد الأمن القومي المزعومة في ليبيا، بينما يهمل قضايا مصر الأساسية التي تمس عصب الأمن القومي المصري". وقالت إن "هذا النظام بالنظر إلى جرائمه، وفي نظر حتى مؤيديه، يمكن وصف إجراءاته في كارثة سد النهضة بالإهمال الذي أدى إلى إفقار مصر مائيا، وعلى الجانب الآخر يوصف من قبل الغيورين على مقدرات البلاد والعباد بأنه خائن للأمانة، ولا يمكن لخائن أمانة أن يعمل للحفاظ على مقدرات البلاد ومصالحها الحقيقية". وأهابت مجموعة العمل الوطني بكل "القوى الوطنية وجموع الشعب المصري بأنه لا بد لنا من مخرج من هذا النفق الذي أدخلنا فيه نظام السيسي، ولن نتمكن من ذلك إلا بالعمل سريعا وسويا على إسقاط هذا النظام، الأمر الذي يراه الكثير من المصريين المخرج الوحيد لإنقاذ ما تبقى من مصر، أرضا ووطنا؛ شعبا ومواطننا؛ نيلا ومقدرات وموارد".

هكذا إذن عادت أزمة "سد النهضة" لتفرض نفسها بقوة في ظل التراجع الإثيوبي عن الاتفاقات التي جرى التوصل إليها أثناء زيارة أبي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، للقاهرة منتصف العام الماضي، وتضمنت تعهدا إثيوبيا بعدم المساس بحصة مصر من المياه، ولكن الجانب الإثيوبي تراجع عن هذه التعهدات، ورفض

مقترحات مصرية تدعو إلى ملء بحيرة سد النهضة في غضون سبع سنوات وليس ثلاث، مثلما يطالب الجانب الإثيوبي، باعتبار أن هذا القرار سيادي ومن اختصاص الدولة الإثيوبية وحدها. وزراء الري في السودان ومصر وإثيوبيا عكفوا في اجتماعهم الذي انعقد في الخرطوم على بحث كيفية التوصل إلى حلٍ مُرضٍ لجميع الأطراف، ولكن يبدو أن إصرار الجانب الإثيوبي على موقفه سيؤدي إلى أحد احتمالين، إما لجوء مصر إلى التحكيم الدولي، أو اللجوء إلى الخيار العسكري إذا تعذر الأول. وكان الموقف السوداني الذي قيل أنه أكثر ميلاً للموقف الإثيوبي في هذا الصدد صادمًا.

الولايات المتحدة حليفة الطرفين ظاهرياً، استشعرت احتمالات تفاقم الأزمة، وزيادة حدة التوتر بين أطرافها، وأصدرت بياناً أعلنت فيه دعمها للمفاوضات الثلاثية الجارية حالياً للتوصل إلى اتفاقٍ يحفظ حقوق الجميع لتحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية المستدامة، بالإضافة إلى احترام دول وادي النيل لبعضها البعض فيما يخص حقه في المياه.

البيان الأمريكي اتسم بـ "الغموض" وجرى انتقاء كلماته بعناية فائقة بحيث يرضي جميع الأطراف، فلم ينص مطلقاً على احترام اتفاقيات توزيع المياه الدولية التي تحصل مصر بمقتضاها على النصيب الأكبر، وإنما على "الاحترام المتبادل لدول وادي النيل لبعضها البعض فيما يخص حقه في المياه"، وهي صيغة فضفاضة حمالة لكل الأوجه.

الحكومة المصرية، وفي ظل وجود تقارب في المواقف السودانية والإثيوبية، طلبت دخول طرف رابع حيادي لتسهيل عملية التفاوض، ويبدو أن المقصود هو الولايات المتحدة باعتبارها الوسيط المقبول من كل الأطراف، علاوة على ثقلها السياسي والاقتصادي، ونفوذها الكبير على جميع الأطراف، حسب وجهة نظرها.

مصر التي تبلغ حصتها من مياه النيل حوالي 55.5 مليار متر مكعب سنوياً، في مقابل 18 مليار متر مكعب للسودان، دولة المصب الأخرى، من مجموع 84 مليار متر مكعب هي مجموع حجم تدفق مياه نهر النيل سنوياً (150 مليار متر مكعب أخرى تتبخر بفعل الحرارة سنوياً)، تريد ألا تتأثر حصتها هذه مطلقاً من جراء ملء خزان سد النهضة تجنباً لأيّ أضرار أو حتى مجاعات وانخفاض إنتاج الكهرباء من السد العالي. والاقترح المصري الذي رفضته إثيوبيا يقضي بأن تقدم إثيوبيا 40 مليار متر مكعب سنوياً من المياه إليها على مدى سبع سنوات وهي الفترة المقترحة لملء خزان سد النهضة، وبقاء مستوى المياه في سد أسوان عند 165 متراً فوق سطح الأرض.

الرئيس عبد الفتاح السيسي أكد في تصريحات صحافية أنه "لن يتم تشغيل سد النهضة بفرض الأمر الواقع ولا بد من الحفاظ على حصّة مصر المائية كاملة"، واتّهم إثيوبيا باستغلال ضعف مصر بسبب أحداث عام 2011 للمضي قدماً في إقامة سد النهضة الذي سيكون له تأثير كبير على مصر وأمنها المائي والقومي.

ذلك أن تخفيض حصّة مصر من المياه يعني "إعلان حرب" لا يمكن أن يمر دون التصدي له بكل الوسائل"، وقد بدأت أصوات سياسية وعسكرية داخل مصر تُروّج لاحتمة الحل العسكري وتدمير السد الإثيوبي إذا لم يتم احترام المطالب المصرية، لأنّ مصر التي زاد عدد سكّانها عن 100 مليون نسمة تحتاج إلى حصص مياه أكبر، وليس تقليصها، بسبب الزيادة السكانية الهائلة، و 95 بالمئة من أراضيها صحراء قاحلة، ومياه النيل بالنسبة إليها، ومواطنيها، مسألة حياة أو موت.

لا أحد يعرف ما إذا كانت الإدارة الأمريكية ستقوم بالوساطة لنزع فتيل هذه الأزمة، ومنع أي انفجار عسكري مُحتمل، ولكن ما نعرفه أنّ إسرائيل هي التي حرّضت إثيوبيا على بناء هذا السد، وقدمت لها القروض والخبرات الهندسية في هذا الصدد من أجل تهديد أمن مصر القومي، وتقليص حصصها المشروعة من المياه، ولا نستبعد أن تستمر الدولة العبرية في دعم الموقف الإثيوبي من خلال حث الطرف الأمريكي على تبني هذا الموقف، خاصة أنّ إثيوبيا كافأت إسرائيل بالاعتراف بها وتوثيق علاقاتها بها وبدول إفريقية أخرى، واستضافة بنيامين نتنياهو رئيس وزرائها في أديس أبابا، وأتاحت له مخاطبة اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية.

المصيبة الواقعة في هذا السياق هي أنّ الخلافات العربية المتفاقمة، وعداء بعض الدول لحكومة مصر الحالية، ودفعها لتبني الموقف الإثيوبي، واستثمار المليارات في بناء سد النهضة، من مُنطلق النكاية والمناكفة، وهذا موقف مُعيب بكل المقاييس، يزيد من تعميق الأزمة، فسّد النهضة مشروع موجّه ضد مصر، كل مصر، ولن تكون آثاره السلبية في حال عدم وقفها، تهديداً لمئة مليون مصري فقط، وإنما لكل الأجيال المصرية المقبلة، فالنيل حفر مجراه قبل ملايين السنين وقبل البشرية وظهور الإنسان، ويجب أن يظل كذلك، مع تسليمنا بأنّ 90 بالمئة من مياهه يأتي من النيل الأزرق ومنابعه الإثيوبية. وبالتالي فإنّ الموقف المصري المتعلّق بسد النهضة يجب أن يحظى بدعم كل الحكومات العربية دون تردّد أو استثناء، بغضّ النظر عن مواقفها تجاه حكم الرئيس السيسي وسياساته، فهو ليس مُخلداً مثل أبو الهول والأهرامات، ومصر هي الباقية أبداً.

4 - تساؤلات وشبهات واتهامات:

انسحاب إثيوبيا من جولة المفاوضات الأخيرة بخصوص سد النهضة، التي عقدت في واشنطن بتاريخ 28 و29 شباط 2020، أثار التساؤلات عن السيناريوهات المتاحة أمام مصر، بعدما عولت القاهرة كثيراً، على الوصول إلى اتفاق يحافظ على جزء من حقوقها في مياه نهر النيل. وبجسب التحليلات والآراء التي قدمها خبراء مصريون وعرب وأجانب، فإن القاهرة ليس لديها الكثير من الخيارات، وأن رئيس النظام عبدالفتاح السيسي، وضع بلاده في مأزق بتوقيعه على "اتفاق المبادئ الإطاري" لسد النهضة، مع رئيس وزراء إثيوبيا السابق، والرئيس السوداني السابق في 2015. فـ "الاتفاق الإطاري" منح إثيوبيا الحق في التلاعب بالقاهرة، من دون أدنى اعتبار لاتفاقية تقاسم مياه النيل بين دول حوض النيل عام 1929، والاتفاق الثنائي لمياه النيل بين مصر والسودان عام 1959، وغيرهما من الاتفاقيات التي سبق لإثيوبيا التوقيع عليها، وفقاً للخبراء.

القاهرة اعتبرت تغيب إثيوبيا عن جولة المفاوضات الأخيرة في واشنطن "منعدماً بهدف إعاقة مسار المفاوضات"، حسبما قال بيان مشترك لوزارتي الخارجية والري المصريتين، مؤكدة رفضها "إعلان إثيوبيا ملء خزان سد النهضة على التوازي مع الأعمال الانشائية للسد، وليس ارتباطاً بالتوصل إلى اتفاق يراعي المصالح (..) ولا يحدث أضراراً جسيمة".

مصر من جهتها أعلنت تمسكها بالاتفاق الذي وقعته بالأحرف الأولى في واشنطن، قائلة: إن "اتفاقاً عادلاً ومتوازناً (..) تم استخلائه من واقع جولات المفاوضات على مدار الأشهر الأربعة الماضية (انطلقت في تشرين الثاني الماضي 2019 برعاية واشنطن)". وتابعت: "الاتفاق يمثل الحل للقضايا العالقة إذا صدقت الوعود الإثيوبية المتكررة بعدم الإضرار بالمصالح المصرية. ملكية إثيوبيا لسد النهضة لا تجيز لها مخالفة قواعد القانون الدولي (..) أو الافتئات على حقوق ومصالح الدول التي تشاطرها نهر النيل".

البيان المصري الذي اعتبره البعض شديد اللهجة، جاء بعد يوم واحد فقط من بيان إثيوبي أعرب عن "خيبة الأمل في رعاية واشنطن اتفاقاً بشأن سد النهضة، وقعت القاهرة عليه بالأحرف الأولى، في اجتماع لم تحضره أديس أبابا قبل أيام". وفي لهجة تحد وإصرار، أكدت أديس أبابا في بيانها أنها "ستبدأ في ملء السد بالتوازي مع البناء وفق مبادئ الاستخدام العادل وعدم التسبب في أي ضرر وستواصل التفاوض لوضع لمسات أخيرة على الاتفاق النهائي". ومن جانبها، أعلنت الخرطوم في بيان لوزارة الري، أنها ستعتمد إلى "تقديم ملاحظات ل واشنطن، حول مسودة الاتفاقية الشاملة بشأن السد"، مشددة على "ضرورة التوصل لاتفاق شامل، قبل بدء عملية الملء الأولى".

على مدار الأيام الماضية، لم يكن لدى المعنيين بملف سد النهضة، إلا تقديم إجابات عن سؤالين فقط، الأول هو لماذا غابت إثيوبيا عن الجولة النهائية، وعلاقة ذلك بتصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو خلال زيارته لأديس أبابا قبل أسبوع من القرار الإثيوبي، والتي أكد فيها أن التوصل لاتفاق حول السد سوف يستغرق شهورا طويلة. وجوابا على ذلك، علق خبراء مصريون وأمريكيون، مهتمون بملف سد النهضة، في تصريحات نقلها عدد من وسائل الإعلام العربية والأجنبية، منهم كامبيرون هادسون، الخبير في الشؤون الإفريقية بالمجلس الأطلسي، والذي قال إن واشنطن لم تستثمر في أي قضية إفريقية كما استثمرت في مباحثات سد النهضة، وهو ما جعل القرار الإثيوبي بمثابة الصدمة للمسؤولين الأمريكيين. وعلى خلاف الرأي السابق، قال خبراء مصريون: إن "أمريكا تلاعبت منذ البداية بالسياسي، ومباحثات واشنطن لم يكن الهدف منها إلا منح فرصة للجانب الإثيوبي من أجل الانتهاء من عملية البناء والتجهيز، استعداداً لمراحل التشغيل الأولية في 2023، وبالتالي تكون مصر أمام الأمر الواقع، وعليها أن تقبل ما يتم فرضه عليها".

ورأى هؤلاء أن مصر أبدت ليونة في مباحثات واشنطن، ومنها عرض شراء الكهرباء التي ينتجها سد النهضة، بأعلى من الأسعار العالمية، مقابل الحفاظ على حصة مصر من المياه، إضافة لوجود تسريبات عن قبول مصر بخفض حصتها السنوية من 55 مليار متر مكعب، إلى نحو 37 مليار متر مكعب، وهو ما رفضته إثيوبيا التي أصرت على 31 مليار متر مكعب فقط، وعدم ربط سد النهضة بالسد العالي. وبالتالي عندما لم تجد إثيوبيا مفرا من التوصل لاتفاق، اتخذت قرارا بعدم حضور الجولة الختامية، متحججة بأن الاتفاقية ملك للبرلمان القادم، الذي من حقه الموافقة عليها أو رفضها، وبالتالي تأجيل كل شيء إلى ما بعد 29 آب المقبل 2020، لحين انتهاء الانتخابات البرلمانية وتشكيل حكومة تعبر عن هذا البرلمان.

يضيف هؤلاء أن "المبرر الإثيوبي مفضوح، لأن موعد الانتخابات البرلمانية معلوم مسبقا، وبالتالي فإن رهن المباحثات بالانتخابات ليس إلا مبررا لتنفيذ ما تبقى من مشروعات البنية الأساسية ليكون السد جاهزا للتشغيل، قبل الانتخابات المقبلة، لأن ذلك يصب بالنهاية في مصلحة رئيس الوزراء أبي أحمد، الذي يواجه أزمات سياسية عديدة، وبالتالي فإنه ظهر أمام الشعب الإثيوبي باعتباره بطلا تحدى الولايات المتحدة".

ووفق رأي الخبراء فإن "السياسي مشارك في عملية الخداع التي تحدث للشعب المصري، منذ توقيعه على اتفاق المبادئ في الخرطوم عام 2015، وإلا لماذا يُصر حتى الآن على عدم عرض اتفاق المبادئ على البرلمان من أجل الموافقة عليه، ويصر على التعامل مع الموضوع بشكل يثير الشك والريبة؟ حتى مع القرار الإثيوبي الأخير بعدم الذهاب لواشنطن، فإن السياسي أصر على الذهاب لواشنطن رغم أن الطرف

الأساسي في الاتفاق غير موجود". ويدعم هذا الرأي السابق ما نشره زيميدنه نيجاتو الباحث الأمريكي من أصل إثيوبي في تغريدة على تويتر قال فيها: "رغم الضغوط الأمريكية على أبي أحمد، فقد رفض التوقيع على اتفاقية بشأن سد النهضة لا تخدم مصالح إثيوبيا، علينا تذكير الأمريكيين بأن هناك 112 مليون إثيوبي يتطلعون لحياة أفضل، ودفعوا جميعا لبناء السد على النهر الذي ينبع من بلادهم".

5 - الخيارات المطروحة أمام الجميع:

السؤال الأساسي المطروح في هذه المرحلة يتعلق بالخيارات المتاحة أمام القاهرة بعد الخطوة الإثيوبية، حتى تحافظ على حقوقها التاريخية والقانونية في سد النهضة، وهل يمكن لمصر أن تتخذ خيارات خارج الصندوق، مثل التوجه العسكري، أم أن هناك خيارات قانونية أخرى يمكن أن تفسح المجال أمام القاهرة للحفاظ على حقوقها المائية، مثل اللجوء للتحكيم الدولي، أو على أقل تقدير، إلغاء "اتفاق المبادئ" الذي وقعه السيسي في الخرطوم عام 2015؟.

وفقا لمعظم الباحثين والمتابعين، يتبين إن الخيار العسكري، قد فات أوانه، أو هو كما وصفه خبير الشؤون الإفريقية بـ "مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية" هاني رسلان بأنه خيار مكلف وليس له معنى، موضحاً أن "الحل العسكري أو حتى مجرد التلويح به غير مفيد، ويضر بالموقف المصري، ويعطى لإثيوبيا الذريعة للإساءة إلى مصر وتشويه موقفها". وبعيدا عن الرأي السياسي لرسلان، فإن رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي السابق بمجلس الشورى المصري، رضا فهمي، كشف أن هذا الخيار ليس مطروحا لدى القوات المسلحة، حتى في وقت رئاسة الرئيس الراحل محمد مرسي. وأوضح فهمي أنه شارك في جلسات مجلس الأمن القومي، بصفته رئيسا للجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشورى، وسمع من السيسي عندما كان وزيرا للدفاع، وسمع من مدير المخابرات الحربية وقتها محمود حجازي، والذي تولى بعد الانقلاب العسكري رئاسة أركان حرب القوات المسلحة، أن "الجيش غير مستعد لعملية عسكرية ضد إثيوبيا، لطول المسافة، ولحسابات أخرى متعلقة بالجانب العسكري". ووفق فهمي: "عندما كان يتم طرح الحل العسكري كخيار موجود حتى لو كان خيارا أخيرا، فإن السيسي كان يضع أمامه الكثير من العراقيل، ما شكك المشاركين بالاجتماعات في القدرة القتالية للجيش المصري، نتيجة تخوفات السيسي المتكررة". وأضاف فهمي: "السيسي منذ البداية قدم مياه النيل هدية لإسرائيل وإثيوبيا من أجل دعم مركزه دوليا وإقليميا بعد الانقلاب العسكري، رغم أن باقي الجهات المعنية بملف سد النهضة ومياه النيل كان لديها حلول على المدى القريب والمتوسط والبعيد، لحلحلة ملف السد بما يحافظ على المكتسبات المصرية، وهو

ما كشفته بعد ذلك الوثيقة المسربة عن الخارجية المصرية، بأنها نصحت السيسي بعدم التوقيع على اتفاق المبادئ مع إثيوبيا والسودان عام 2015، ولكنه لم يستجب لها". وبناء على ما طرحه الرئيس السابق للجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشورى المصري، فإن "الخيارات المتاحة أمام مصر لن تخرج عن التحكيم الدولي، أو تفعيل البند التاسع والعاشر من اتفاق المبادئ، وهي البنود التي تنص على إمكانية وجود وسيط شرط اتفاق الأطراف الثلاثة". وفيما يتعلق بالتحكيم الدولي، فإن معظم خبراء القانون الدولي المصري ين، يستبعدون هذا الخيار، وهو ما أكده مفيد شهاب، وزير المجالس البرلمانية الأسبق ورئيس "الجمعية المصرية للقانون الدولي"، ورئيس فريق التحكيم المصري في مفاوضات "طابا" مع إسرائيل. وأرجع شهاب خلال ندوة عقدت مؤخرا بعنوان "التسوية السلمية للنزاعات الدولية.. نموذج أزمة سد النهضة الإثيوبي"، عدم لجوء مصر للتحكيم الدولي، الى أن مصر عليها أولاً، طرح المسألة على الجمعية العمومية للأمم المتحدة للحصول على إدانة ضد موقف إثيوبيا، ثم طرح المسألة أمام مجلس الأمن أو الحصول منه على توصية - غير ملزمة - باللجوء إلى التحكيم الدولي، وهي أمور توقع شهاب عدم حدوثها تحت أي ظرف. وفجّر شهاب الذي دافع عن تحركات السيسي، مفاجأة بإعلانه أن مصر وافقت على حق إثيوبيا في إنشاء سد النهضة، خلال الفترة بين 2007 و2009، ولكنها اشترطت مواصفات لا تضر بالأمن المائي، كما أكد أن الوساطة الأمريكية كانت حول كيفية تنفيذ إعلان المبادئ.

وبجسب قوله: "إن اختصاص القانون الدولي وفقاً للملحق السادس من ميثاق سان فرانسيسكو عام 1945، في حل النزاعات بين الدول، اختياري وليس إلزامياً، كما أن الضعف الذي أصبح عليه المجتمع الدولي، جعل علاج النزاعات الدولية والإقليمية بشكل ودي أو من خلال التحكيم أمراً في غاية الصعوبة. الحلول الأخرى التي طرحها الخبراء والمحللون، تشير إلى أن الأوراق التي يمكن أن تستخدمها مصر، ليست في يديها، وإنما في يد الآخرين، ومنها اللجوء لمجلس الأمن أو الاتحاد الإفريقي، أو التحكيم الدولي، وكلها أمور لا تتحكم فيها مصر منفردة، وهي الحالة التي وصفها مقال رئيس تحرير "رأي اليوم" اللندنية، عبدالباري عطوان، بـ"الخيارات المحدودة".

وأشار عطوان إلى أن رهان مصر على تدخل أمريكا لصالحها ضد إثيوبيا، بعد تراجع أديس أبابا، لا يجب التعويل عليه، في ظل الدعم الذي تحظى به إثيوبيا من إسرائيل، إضافة إلى أن الرئيس ترامب، يعتبر إثيوبيا مركز نفوذ أمريكي هام في القرن الإفريقي، وأن مكانة أديس أبابا، كقوة إقليمية تفوق وضع القاهرة بكثير. ووفق قوله، فإن الخيار الثاني المتعلق بإعلان مصر انسحابها من "الاتفاق الإطارى" الذي لم يصوت عليه البرلمان المصري، سوف يدفع إثيوبيا لاتخاذ القرار نفسه، وهو ما يجعل مصر أمام خيارين فقط،

أولهما أن تترك المعسكر الأمريكي والإسرائيلي، وتتضم للمعسكر المناوئ لهما، أو تقوم بنسف سد النهضة، و"تثوير الجماعات العرقية والإسلامية الصومالية داخل إثيوبيا والصومال (إقليم أوغادين)، ودعم إريتريا في خلاف الحدود، أو ما تبقى منه".

وعلى عكس الرأي السابق، يرى العالم المصري وأستاذ الجيولوجيا والموارد المائية بكلية الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة عباس شراقي، أنه في حالة إصرار الجانب الإثيوبي على موقفه السلبي، فإن مصر قد تحصل على تأييد أمريكي في اللجوء لمجلس الأمن إن لزم الأمر. وأردف يقول: "كما أن اتفاقية إعلان المبادئ تنص في البند العاشر على تسوية النزاعات الخاصة بالسد من خلال المشاورات أو التفاوض، ثم اللجوء إلى الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول، مما يلزم إثيوبيا بالاستمرار في المفاوضات للتوصل لاتفاق نهائي حول قواعد ملء وتشغيل السد".

ووفق تصريحات شراقي، فإن التعنت الإثيوبي يجعل من حق مصر اللجوء للمنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، ولكن نظرا لضيق الوقت، فقد فضل شراقي اللجوء لمجلس الأمن، ولكنه اشترط من أجل ذلك قيام مصر بتقدي ملف كامل عن انتهاكات إثيوبيا للاتفاقيات القديمة لعام 1891 واتفاقية عام 1902 وعام 1993 بين مصر وإثيوبيا، وعرض تقرير لجنة الخبراء الدوليين لعام 2013 والذي أكد ضعف الدراسات الهندسية للسد، مما يجعله خطرا على مصر والسودان، وتهديداً للأمن والسلم في المنطقة.

6- ماذا فعلت إسرائيل؟

إن فكرة مشروع سد النهضة بالأساس أتت من تل أبيب ولها أهداف معلنة وأخرى غير معلنة، أولها أن تبقى مصر ضعيفة وتعيش أزمات متلاحقة في وجودها وكيوننتها لكي تؤمن جبهة مهمة لها، و في الوقت ذاته هي تريد التغلغل في قلب القارة الأفريقية من خلال دورها الاقتصادي والأمني بعد أن تحقق لها انفصال الجنوب السوداني وإمكانية أن تبقى وتتمدد من خلال المشاريع الكبرى، فليس عبثا أن تحصل أديس أبابا على تمويل مالي من حلفائها (إسرائيل) في الإقليم إلى جانب البنك الدولي. وعلى هذا الأساس مصر اليوم تخسر في خاضرتها الجنوبية وفي عدة أماكن كانت إلى وقت قريب قادرة على بلوغها، لكنها اختارت أن تتعامل بصورة ملتوية وغير واضحة في حقوقها في حقول الغاز بالبحر المتوسط تاركة الأمر لتركيا وإسرائيل وقبرص اليونانية لكي توزع الثروات من دون أن يكون لها وجود على الطاولة، كما أنها أعادت ترسيم حدودها مع جيرانها في البحر الأحمر ودفعت بثقلها وراء التمسك بحلايب وخلافها مع السودان. ومصر اليوم لا تتمتع بالثقل السياسي نفسه داخل البيت العربي لدخولها في

محاور عربية ضد أخرى، والأمر ذاته في أفريقيا، وهي بذلك خسرت في مكانتها ودورها إلى جانب خسارتها الفعلية لحقوقها في المياه والثروات، ومعركتها لن تكون سهلة في انتزاع حصتها من مياه النيل، فجل الخبراء يؤشرون على أنها وضعت نفسها في خندق ضعيف لا تقوى على المواجهة الدبلوماسية والسياسية مع إثيوبيا التي أضحت قوة صاعدة في جل المساحة الإقليمية والدولية. وبالتالي بعد ان وصلت الأمور بين القاهرة واديس ابابا الى طريق مسدود، وخيمَّ شبح العطش بالفعل على “هبة النيل”، مع قوة الموقف الإثيوبي، في مقابل الضعف وقلة الحيلة لدى الجانب المصري فيما يتعلق بسد النهضة، يطرح السؤال : من الذي أوصل الموقف المصري لتلك الدرجة من الضعف وانعدام أوراق الضغط، وما هو دور إسرائيل في تقوية إثيوبيا؟

الواقع أنه بعد أن وصلت الأمور لطريق مسدود، ربط سياسيون ومختصون مصريون بين التصعيد المصري الأخير ضد إثيوبيا وبين زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد إلى إسرائيل، مطلع أيلول العام الماضي، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات في موضوعات المياه والأمن والاستثمارات الزراعية. وما يزيد الشك حول الدور الإسرائيلي هو أنه كان هناك اجتماع سداسي لوزراء الخارجية والري في مصر والسودان وإثيوبيا منتصف آب العام الماضي، لكن إثيوبيا طلبت فجأة تأجيله لينعقد منتصف تشرين الأول من العام نفسه، وقام أبي أحمد بزيارته إلى تل أبيب مطلع أيلول 2019. لكن زيارة أبي أحمد لتل أبيب، حيث التقى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووقعا اتفاقيات في مجال التعاون المائي والاستثمارات الزراعية، كانت قد سبقها تطور لافت تم الإعلان عنه في تقارير عسكرية إسرائيلية في تموز العام الماضي (أي قبل الزيارة وطلب تأجيل الاجتماع السداسي). وكشفت تلك التقارير أن إسرائيل زوّدت إثيوبيا بمنظومة صواريخ متطورة، تم نشرها لحماية سد النهضة من أي هجوم يستهدفه، وهي التقارير التي لم تعلق عليها مصر أو تل أبيب بشكل رسمي، ومن المهم هنا معرفة لماذا تلك المنظومة الإسرائيلية بالتحديد ولماذا أقدمت أديس أبابا على تلك الخطوة من الأساس.

إن أنظمة الدفاع الجوي المشار إليها هي من طراز سبايدر وتستخدم صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، قادرة على إطلاق نوعين من الصواريخ في وقت واحد للتصدي لنوعين مختلفين من الهجمات (صواريخ وطائرات على سبيل المثال)، كما أن منظومة الصواريخ الإسرائيلية تعمل بنظام تتبع مصادر الحرارة وقادرة على التصدي لجميع أنواع التهديدات الجوية. وهذه المنظومة تستخدمها الهند في كشمير وقد أثبتت كفاءة عالية، بحسب التقارير العسكرية الهندية وهو ما دفع أديس أبابا لطلب التزود بها من تل أبيب وهو ما رحبت به إسرائيل، وتم بالفعل تركيبها في أيار الماضي أي قبل شهرين من الكشف عنها.

إن توقيت هذا التطور وقيام إثيوبيا باتخاذ خطوة استباقية كهذه في وقت لم تكن فيه تقارير عن تعثر في المفاوضات أو وصولها لنقطة مقلقة، على الأقل من الجانب المصري، وتزامن الإعلان عنها مع صدور تقرير لمجموعة الأزمات الدولية يحذر من مخاطر اندلاع أول حرب بسبب المياه في العالم بين مصر وإثيوبيا، ربما لا يكون من قبيل الصدفة. وكان الجانب المصري قد قلل من أهمية قيام إسرائيل بتزويد إثيوبيا بالنظام الصاروخي المتطور، على أساس أن تل أبيب لن تخاطر بإفساد علاقاتها المتينة مع مصر منذ وصول السيسي للحكم، مقابل كسب أموال من بيع النظام الصاروخي، لكن تطور الأحداث ووصول الأمور لنقطة الصدام أظهر أن الدور الإسرائيلي ربما يكون أكبر بكثير مما تصورتها القاهرة. المحلل السياسي عبدالمنعم حلاوة رأى أن إسرائيل: "تعمل بدأب على تقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية، وخصوصاً إثيوبيا، والمؤكد أن تل أبيب تملأ أي فراغ تخلفه مصر، خصوصاً في القارة السمراء، التي كانت تعتبر على مدى عقود امتداداً طبيعياً لمصر"، وأضاف حلاوة أن العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا مقلقة لمصر "صحيح أن هناك تعاوناً وثيقاً بين مصر وإسرائيل الآن، لكن في النهاية إسرائيل تعمل لمصلحتها فقط".

انتهت جولة المباحثات الأخيرة بشأن سدّ النهضة الإثيوبي في العاصمة السودانية الخرطوم، على مستوى وفود فنية وقانونية من مصر والسودان وإثيوبيا، بفشل جديد على صعيد التوصل إلى حلّ للأزمة، وذلك على حدّ تعبير مصادر مصرية وسودانية متعددة، في وقت عكس فيه "ارتياح" مصري غير معهود إمكانية اعتماد القاهرة على تدخل طرفٍ خارجي، ليس مستبعداً، للمفارقة، أن يكون إسرائيلياً، بحسب مصدر مصري.

وقالت المصادر المصرية والسودانية إن مباحثات الخرطوم الأخيرة فشلت في التوصل إلى تفاهات، أو تقارب بين الوفود الثلاثة بشأن النقاط الخلافية، بل على العكس حصل تباعدٌ كبير في المواقف أخيراً، على الرغم من التدخل الأميركي. وأكدت المصادر، في هذا الإطار، أن البيان الصادر عن اجتماع واشنطن الأخير (عقد منتصف كانون الثاني من العام الحالي) لم يكن إلا ترحيلاً للأزمة، بعدما فشلت الإدارة الأميركية والبنك الدولي في المساعدة للتوصل إلى حل، على الرغم من تقديم الولايات المتحدة مقترحاً وتصوراً لذلك، متعلقاً بأطرٍ فنية خاصة بعمليتي ملء السد وتشغيله.

وبحسب المصادر المصرية فإن ما تعلنه إثيوبيا من مواقف، سواء في الإعلام أو في وجود المراقبين الدوليين، أو تلك التي تطلع عليها القوى الإقليمية وسفراء الدول الأجنبية خلال الاجتماعات المختلفة، بعيد تماماً عما تُظهره من مواقف خلال جلسات التفاوض المغلقة التي تُعقد بمشاركة أطراف الأزمة أو على

أرض الواقع. وبحسب مصادر مصريّة، هناك ارتياح مصري على غير العادة، على الرغم مما يلوح في الأفق من تأزم في المشهد، مرجحة اعتماد القاهرة على تدخل طرفٍ خارجي وصفه بـ"الحاسم" خلال الفترة المقبلة، إذا ما استمرّ التعنت الإثيوبي. وحول هوية ذلك الطرف، وما إذا كان يتمثل بإسرائيل من خلال ما تملكه من علاقات وتأثير قوي بأديس أبابا، عبر تفعيل اتفاق يقضي بنقل مياه النيل إلى الأراضي المحتلة عبر سيناء، قال مصدر وثيق الصلة بملف الأزمة إن ذلك "ليس مستبعداً، بل من الوارد جداً". واعتبر أن "المشهد بتعقيداته الحالية، لن يحسمه إلا تدخلٌ قوي وحاسم، سواء أكان تدخلاً عسكرياً، أم سياسياً من قبل أطرافٍ تملك أوراق ضغطٍ قوية". وأوضح المصدر أنه "بالطبع، في حال اللجوء إلى إسرائيل للمساعدة على حلّ الأزمة، سيكون ذلك عبر التمهيد بمراحل عدة، حتى يُكشَف عن دور رسمي لها لإنهاء الأزمة". لكنه رأى أنه "في كل الأحوال، لن يكون ترديد اسم إسرائيل في الأزمة صعباً، خصوصاً على الشارع المصري، في ظلّ إعلان القاهرة أخيراً وجود تعاون وثيق مع تل أبيب في ملف الطاقة وبدء تفعيل اتفاق استيراد الغاز الإسرائيلي".

وأوضح المصدر أن نقل مياه النيل إلى الأراضي المحتلة "مخطط قديم تسعى إليه إسرائيل منذ فترة طويلة، لكنه كان مستحيل التحقيق خلال فترات سابقة"، مشيراً إلى أن "دوائر إسرائيلية باتت ترى أن هذا الحلم أو المخطط بات قريب المنال في الوقت الراهن، أو على الأقل خلال مرحلة قريبة مقبلة، في ظلّ التعثر المصري، والنهج الذي تتبعه أديس أبابا لفرض رؤيتها".

وكانت تقارير متعددة صدرت نهاية العام الماضي، قد أكدت تزويد إسرائيل الحكومة الإثيوبية بمنظومة دفاع جوي متطورة، نُصِبَت في محيط سدّ النهضة، للرد على التلويح بأي أعمال عسكرية قد تستهدفه. ويأتي الفشل الأخير في مفاوضات السد خلال جولة الخرطوم، ليؤكد النيات الإثيوبية بشأن المماطلة، وخصوصاً في ظل صدور تعليمات جديدة من رئيس الحكومة الإثيوبية آبي أحمد للشركات الأجنبية والمقاولين المحليين العاملين في إنشاءات السد، بالتسريع من وتيرة العمل وتقديم جداول زمنية جديدة تتضمن معدلات إنجاز وتنفيذ أسرع، لفرض أمر واقع جديد.

7 - السيسي يتخبط:

يوم السبت 14 أيلول العام الماضي، فوجئ المصريون بإلقاء الرئيس عبدالفتاح السيسي اللوم على ثورة كانون الثاني 2011، في موضوع سد النهضة، عندما قال إن إثيوبيا استغلّت الظروف السياسية في مصر

وقتها، وأقدمت على الشروع في بناء السد، وربما كانت تلك هي المرة الأولى التي يلمح فيها السيسي إلى أن سد النهضة أصبح أمراً واقعاً، وأن مصر ستتضرر منه. لكن بالعودة إلى الاتفاقية الوحيدة التي تم توقيعها بين مصر والسودان وإثيوبيا بخصوص سد النهضة، وذلك يوم 23 آذار 2015، يتضح أن الموقف مغاير تماماً لما أعلنه الرئيس، وأن ثورة كانون الثاني بريئة من الموقف الذي وصلت إليه الأمور.

في السياق يقول الدكتور أحمد المفتي، العضو المستقيل من اللجنة الدولية لسد النهضة الإثيوبي، وخبير القانون الدولي، بعد أيام من توقيع اتفاق المبادئ الذي وقّعه السيسي وعمر البشير وهيلامريام ديسالين (رئيس وزراء إثيوبيا وقتها)، أدى "لتقنين أوضاع سد النهضة، وحوّله من سد غير مشروع دولياً إلى مشروع قانونياً". وأضاف المفتي، المستشار القانوني السابق لوزير الري المصري أن الاتفاق ساهم في تقوية الموقف الإثيوبي في المفاوضات الثلاثية، ولم يعط مصر والسودان نقطة مياه واحدة، وأضعف الاتفاقيات التاريخية، موضحاً أنه تمت إعادة صياغة اتفاق المبادئ بما يحقق المصالح الإثيوبية فقط، وحذف الأمن المائي، ما يعني ضعفاً قانونياً للمفاوضات المصري والسوداني.

تابع المفتي: «المشروع الإثيوبي كشف عن تقصير مصري سوداني 100%، لأن البلدين تجاهلاً أن أساس أي مشروع مائي على الأنهار الدولية المشتركة، يعتمد على المدخل القانوني، وتقدير الوزن القانوني قبل الشروع في تنفيذ المشروع». ويتفق المحللون على أن انفتاح مصر على المساعدات الخارجية في التعامل مع أزمة المياه التي تعصف بها، إلى جانب الخط العملي الذي يقوده الرئيس عبد الفتاح السيسي حول هذه القضية، إنما يخلق إمكانية توسيع التطبيق بين تل أبيب والقاهرة. ويعتقد هؤلاء أن تل أبيب توظف أزمة سد النهضة لتعزيز نفوذها في أفريقيا وحلفها مع نظام السيسي، عبر توظيف المعرفة الإسرائيلية في مجالات إدارة المياه وإعادة التدوير وتحلية المياه والزراعة الصحراوية، إذ لديها القدرة على التعاون في مختلف المجالات التي قد تسهم في تعميق علاقات السلام بين البلدين. وبشأن الحديث عن مشروع تزويد إسرائيل بمياه النيل عبر قنوات وخطوط من سيناء، استعرض الباحث بمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب الدكتور أوفير فينطال طرح الرئيس الراحل أنور السادات عقب التوقيع على اتفاقية كامب ديفد، فكرة الترويج لمشروع تدفق مياه النيل من مصر إلى إسرائيل كبادرة لتقريب "القلوب" بين الشعبين. وعلى الرغم من أن طرح السادات حينها كان على سبيل المزاح، فإن فينطال يعتقد أن الظروف الإقليمية اليوم تتيح للبلدين فرصة لإحياء هذه الرؤية والفكرة التي تم التحفظ عليها في القاهرة، مبيناً أنه يجب على إسرائيل تشجيع المبادرة والعمل في مجال المياه مع الوزارات الحكومية ذات الصلة، إلى جانب شركات

القطاع الخاص ورجال الأعمال. وأوضح أن مشاركة تل أبيب والقاهرة للاعبين إقليميين آخرين مثل الأردن والسعودية والسلطة الفلسطينية في المشاريع الإسرائيلية المصرية بمجالات المياه والطاقة، قد تضيف إليهم قيمة وتزيد من فرص نجاحها.

ويرى الباحث الإسرائيلي أنه بمجرد الانتهاء من بناء السد الذي تم الشروع في تشييده عام 2013، سيكون أكبر سد في أفريقيا، وقد يكون له تأثير كبير على إمدادات المياه في مصر، علماً بأن نحو 90% من مياه النيل التي تصب باتجاه مجرى النهر في مصر مصدرها النيل الأزرق، إذ تبلغ الحصص السنوية لمصر من مياه نهر النيل 55 مليار متر مكعب، بينما يحصل السودان على 18.5 ملياراً.

ويعتقد نائب مدير معهد القدس للدراسات الإستراتيجية والأمنية الدكتور عيران ليرمان أن قضية سد النهضة تعتبر من أبرز القضايا الديناميكية الإقليمية المعقدة التي تشكل أبرز التحديات لاستقرار حكم ونظام السيسي في مصر. وقد يضع سد النهضة مصير اتفاقية مياه النيل لعام 1929 أمام الكثير من علامات الاستفهام، ويرجح ليرمان أن السيسي من خلال الوساطة الدولية لدى إثيوبيا والمباحثات الثلاثية بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا في واشنطن، يسعى جاهداً لخلق جو أكثر ودية مع إثيوبيا بشأن مستقبل السد. وخلافاً لموقف الرئيس الراحل محمد مرسي الذي هدد بالحرب واستعمال القوة العسكرية لضمان أمن المياه القومي لمصر إذا أقدمت إثيوبيا على منع جريان المياه في النهر، يقول ليرمان إن "السيسي العسكري ركز على المسار الدبلوماسي بالشروع في محادثات حول ملء خزان السد"، وتم تعيين مستشارين أجانب لتقييم تأثير هذه الخطوة الأحادية من قبل أديس أبابا.

وفيما يتعلق بإمدادات المياه في مصر، فإن إسرائيل في وضع فريد يمكنها من تقديم الدعم والمساعدة، إذ سبق أن تعاونت تل أبيب مع القاهرة في قضايا التنمية الزراعية من قبل. وتكون الحلول مشاريع إسرائيلية لتحلية المياه وإعادة تدويرها في سيناء والبحر الأحمر، إذ يمكن التغلب على أي معارضة لذلك بذريعة التطبيع مع إسرائيل، من خلال وساطة دولة ثالثة وبمساعدة مبادرات التعاون المتوسطي، حسب ليرمان. لقد دخلت إسرائيل الصراع على مياه النيل في أفريقيا من باب الواسع مستغلة التغييرات الإقليمية، بحسب الباحث في معهد "مقيم" لدراسات السياسة الخارجية لإسرائيل في الشرق الأوسط موشيه طرديمان الذي يرجح أن القاهرة طلبت من تل أبيب التدخل لدى أديس أبابا للتسوية والإبقاء على كامل الحصص السنوية لمصر من مياه النهر. ورأى الباحث الإسرائيلي أن المعركة الثالثة والأخيرة بين دول حوض النيل -مصر والسودان وإريتريا وإثيوبيا- تدور حالياً، وأن القاهرة طلبت من تل أبيب ممارسة نفوذها على إثيوبيا ومساعدتها في حلحلة الأزمة.

ويؤكد طرديمان أن وضع إسرائيل في حوض النيل والبحر الأحمر هو الأفضل من أي وقت مضى، إذ عززت تل أبيب نفوذها السياسي والعسكري والاستخباراتي، ودورها كدولة إقليمية عظمى، مبينا أنه في ظل أزمة سد النهضة ولأول مرة في التاريخ، تحافظ إسرائيل على علاقات دبلوماسية كاملة أو اتصالات سرية بمستوى واحد مع جميع بلدان البحر الأحمر، باستثناء اليمن.

8 - خاتمة:

من البديهي أنه لا ينبغي لمصر أن تتردد أو تخضع للابتزاز في مسألة سد النهضة الاثيوبي، سواء ازاء من بينيه أو من يموله؛ ولا أحد يطالبها الآن، "بإعلان الحرب" على الجميع، لكن على الأقل، لا بد لها من بناء استراتيجية طويلة الأمد متعددة الوسائل لإحباط المخططات الجهنمية الاميركية الصهيونية ، استراتيجية تبدأ بإعلان الغضب والاحتجاج ورفض الاعيب الفتنة والاذلال في الموضوع، وتوحيد الشعبين المصري والسوداني خلف هذه الخطوة، وهما شعبان عريقان ومستعدان للصبر والتضحية والتقدم، بشرط ان تبدأ القيادات الوطنية حقاً باتخاذ القرار السديد النابع من كبرياء الامة وتاريخها النضالي الطويل.